مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع حقوق الإنسان	الرقم
المصدر : الصباح	موقع الواب :	البلد العراق
	التاريخ 2012-12-11	العدد و [ص]:

ناشطون: العراق بحاجة الى جهود مضاعفة لنشر ثقافة حقوق الإنسان

استطلاع ــ نجلاء الخالدي

دعا ناشطون مدنيون منظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الانسان الى التنسيق والتعاون مع وزارة حقوق الانسان من اجل اطلاق برامج توعية وطنية لتعريف افراد المجتمع بحقوقهم التي وردت في اللوائح والمواثيق الدولية لاسيما تلك التي صادق عليها العراق ،واشاروا الى ان الغالبية العظمى من المواطنين لاسيما النساء والاطفال يجهلون ابسط القوانين واللوائح التي تحمي حقوقهم الانسانية التي وردت في الدستور العراقي الجديد .

ولفت الناشطون الى غياب البرامج الثقافية والندوات التي تعمل على نشر حقوق الانسان مؤكدين اهمية تنظيم ورش عمل في مختلف المدن والقرى بهدف نشر الوعي الثقافي الى ابعد نقطة في البلاد.

مفاهيم

تقول الناشطة المدنية سهيلة الانصاري انه بالرغم من البرامج والندوات التي تقيمها منظمات المجتمع المدني فضلا عن وزارة حقوق الانسان باعتبارها حلقة الوصل بين الحكومة وهذه المنظمات بشأن التعريف بحقوق الانسان، الا ان عدداً كبيراً من افراد المجتمع لاسيما النساء يجهلون ابسط حقوقه الاساسية التي يمكن ان يحصلوا عليها بطرق سلمية لان الدستور العراقي الجديد كفلها له كحق اساسي، واستدركت الانصاري: اذا كان سكان العاصمة والمدن عرفوا ونالوا جزءاً من هذه الحقوق فأن سكان المدن النائية والارياف لم يسمعوا قطعاً بمفردات من قبيل "حقوق الانسان ، الدستور،المواثيق الدولية " ذلك لان اغلب منظمات المجتمع المدني لم تكلف نفسها عناء الذهاب الى هذه المناطق لشرح مفاهيم حقوق الانسان لسكانها لان البعض منها يبحث عن الكسب المادي والاعلامي الذي ربما لايتوفر في هذه المناطق التي حرمت لعقود طويلة من ابسط الحقوق ومازال

سكانها يجهلون كيفية الحصول على حقوقهم الانسانية .الى جانب ذلك فأن الفوضى التي رافقت انطلاقة منظمات المجتمع المدني في العراق وتبعية بعض هذه المنظمات الى جهات حزبية او جهات خارجية قوضت من عملها في بناء ثقافة حقوق الانسان بين افراد المجتمع واقتصر عملها على جني الارباح او تنفيذ اجندات الجهات التي تدعمها .

برامج وطنية

يرى رئيس "مؤسسة منار العراق" لتطوير المجتمع فضل مهند حسين ان نشر ثقافة حقوق الانسان في العراق بحاجة الى جهود مضاعفة من قبل جميع مؤسسات الدولة وليست فقط وزارة حقوق الانسان والمنظمات المدنية لان العراق خرج من ركام دولة متخلفة ومتراجعة في مجال الحريات وفي مجال حقوق الانسان، لذا ليس من السهل على منظمات المجتمع المدني ان تقوم بمفردها بتوعية المجتمع بحقوقه الواردة في دستوره فنحن بحاجة الى ان تنظم الى عملنا وزراتي الداخلية والعدل وحتى التربية والتعليم وجميع مؤسسات الدولة من اجل اقامة برامج وطنية توعوية يسهم بها الجميع بهدف ان يعرف كل مواطن حقوقه الانسانية .مشيرا الى ان اغلب افراد المجتمع لم تتوضح لديهم بعد مفاهيم حقوق الانسان والبعض الاخر وصلت اليه هذه المفاهيم بشكل مغلوطاً لذا اصبح عدد منهم لاسيما الشباب لايعرفون ولايميزون لغاية اليوم بين الحرية والفوضى، بين الحقوق والواجبات ونحن نعطيه كل العذر فالموطن العراقي رزح لمدة ثلاثة عقود تحت سلطة نظام مقيت صادر من المواطن العراقي جميع حقوقه التي نصت عليها اللوائح والقوانين الدولية وهو يطمح اليوم الى ان يحصل على الحرية في العيش والسكن والسفر والتعبير عن الرأي والى اخره من حريات، كما انه في ذات الوقت بحاجة الى جهة او جهات ترصد اي انتهاك لحقوقه وهذه الجهات هي منظمات المجتمع المدني ووزارة حقوق الانسان التي هي حلقة وصل بينها وبين الحكومة حيث ان الهدف الاول لهذه المنظمات هو المساهمة في ترسيخ واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة التي كفلها الدستور العراقي والمواثيق الدولية.

فضاء الحرية

بناء مجتمع مدني متحضرلايمكن ان يقوم من غير احترام حقوق الانسان في هذا المجتمع بحسب رأي رئيس مؤسسة منار العراق لتطوير المجتمع وحقوق الانسان، وحرياته يجب ان ترصدها جهة محايدة والجهة المحايدة هنا هي منظمات المجتمع المدني وضمن هذا الفضاء الواسع من الحرية يمكننا ان نحلق ونعمل على نشروترسيخ ثقافة حقوق الانسان من غير ان يعترض طريقنا احد، لكن

في المقابل يجب ان تتأى منظمات المجتمع المدني بنفسها عما يشوه سمعتها كمدافع اول عن حقوق الانسان لان البعض منها للاسف انزلق الى اعمال اخرى ليست لها علاقة بمهمة وعمل ودورمنظمات المجتمع المدني وكان عملها اقرب للتجارة والمتاجرة بمعاناة الناس،مشيرا الى ان العراق مر بفترة مظلمة لذا تعد منظمات المجتمع المدني منظمات فتية في الوقت الراهن وتشاركة الرأي خنساء كاظم مدرسة وناشطة مدني مضيفة انه حتى وان لم نصل الى مستوى وعمل منظمات الدول المتقدمة الا انها تسير نحو الطريق الصحيح ولو ببطء ومع ذلك فأن مستوى منظمات المجتمع العراقية قطعت شوطاً كبيراً في الدفاع عن حقوق الانسان مقارنة بنظيراتها في دول الجوار ودورها وحضورها فاعل ومؤثر في المجتمع .

فئات مستضعفة

عدد كبير من الشرائح المستضعفة وفق توصيفات لوائح وقوانين حقوق الانسان هم " النساء ، الاطفال ، المعاقون " واغلب هؤلاء يجهلون بشكل تام حقوقهم الاساسية بحسب رئيسة منظمة اسيا لحقوق المرأة اسيا قاسم حسن وهذه الفئات هي اكثر المتضررين من عدم نشر ثقافة الانسان وتوضح حسن : ان اغلب الدورات والندوات والمؤتمرات التي تقيمها منظمات المجتمع المدني تستهدف النساء اللواتي يشغلن مناصب سياسية و موظفات الدولة والصحفيات وطالبات الجامعات وعلى الرغم من حاجة هذه الفئات الى التعريف بمفاهيم حقوق الانسان، الا ان هناك نسوة يجهلن كل مايتعلق بهذه الحقوق ومن بينها حق التعليم و العمل وحق المساوة والتعبير عن الرأي وغيرها من الحقوق، وجهل المرأة بها يعني ان حقوقها يمكن ان تنتهك من غير ان تعرف، لذا على منظمات المجتمع المدني ان تكثف من ندواتها التوعية بين هذه الشرائح وبشكل اوسع النساء اللواتي لايجيدن القراءة والكتابة، لكن بالمقابل عمل منظمات المجتمع المدني يواجه الكثير من الصعوبات خاصة عندما تعمل مع نساء خاضعات لتيارات فكرية تعارض بعضها حقوق المرأة الى جانب التقاليد الصارمة التي تعيق مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية ويحدث هذا في القرى والارياف ومع ذلك محاولات منظمات المجتمع المدني لاتوقفها هذه المعوقات عن نشر ثقافة حقوق الانسان بين الشرائح الاكثر جهلاً بها .

رصد الأداء

يرى مدير مكتب حقوق الانسان في بغداد الرصافة الاولى خالد محمد سلمان ان الوزارة جسدت بعملها المبادىء الاساسية لحقوق الانسان واولت اهتماماً كبيراً بهذه المبادىء ومن بينها نشر ثقافة

حقوق الانسان بين افراد المجتمع من خلال اقامة الندوات والمؤتمرات التي تعرف بهذه الحقوق كما ان الوزارة توعز سنويا الى مكاتبها في بغداد والمحافظات بالاحتفال باليوم العالمي لحقوق الانسان الذي تحضره في كل عام نخبة من السياسيين والاكاديميين الى جانب اغلب من منظمات المجتمع المدني فضلا عن ذلك تقيم الوزارة ندوات مستمرة تستهدف كل افراد المجتمع لاسيما النساء ومؤخرا اقامت الوزارة بالتعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ندوات صحية تهدف الى رفع الوعي الصحي والقانوني لدى النساءاً وكل ذلك يندرج ضمن حملات التوعية التي تقوم بها الوزارة من اجل نشر ثقافة حقوق الانسان.كما ان الوزارة تقوم بالتعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني برصد اية انتهاكات لحقوق الانسان اذ تعتمد الوزارة على تقارير منظمات المجتمع المدني الرصينة في هذا المجال.